سوف يزداد سوءاً».

ولا ريب، لقد كان لهذه التصريحات معناها الاعمق والابعد أثراً، وهو ما أسرعت، ذات مرة، الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، فيليس أوكلي، الى تأكيد «ان الفلسطينيين يواجهون ضرورة اتخاذ قرارات صعبة، وامامهم تحدي الوقوف في جانب السلام»؛ وأضافت: «لو ان الفلسطينيين اتخذوا مواقف مسؤولة وبنّاءة، فسوف يكون ذلك بمثابة عنصر ايجابي قويّ في عملية السلام».

هكذا اثيرت التساؤلات حول طبيعة المواقف «المسؤولة والبنّاءة» التي طالبت بها الولايات المتحدة للانفتاح على م.ت.ف. وعلى كل حال، فقد استلمت المنظمة الرسالة الاميركية، وردت بلسان حالها: اذا لم يكن من «الحل» بدّ، فيجب ان يكون فلسطينياً؛ واذا كان الوقود فلسطينياً، فبالضرورة يجب ان يكون الحل فلسطينياً محققاً أقصى ما يمكن من ايجابيات، من دون ان يؤدي ذلك الى جعل الحل الاقليمي على حسابها.

بهذا المنطق عينه، عقدت الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، التي تمايزت، في أهميتها، عن الدورات التي سبقت في اتساع حجم التحديات منذ الخروج من بيروت، مروراً بالدورة السابعة عشرة ومحاولة «شطب الرقم الفلسطيني»، والانشقاقات، والحرب على المخيمات في لبنان، وحوارات «الوحدة الوطنية» في العاصمة الجزائرية على اساس اتفاق سياسي وتنظيمي اكتسب شرعية في نقاشات الدورة السابقة، ثم انتفاضة الارض المحتلة. لقد كانت الاستجابة لتلك التحديات التي واجهها القرار الفلسطيني تشكل جانباً «ذاتياً» يمس البناء الفلسطيني الداخلي وهيكله التنظيمي، الذي، على الرغم من ايجابياته المطلقة، لم يكن يغني المجلس الوطني الاخير أو يعفيه من مواجهة التحدي «الموضوعي» المتمثل في التوازن مع النقائض الاقليمية والدولية. هل كان هناك اتفاق على برنامج كهذا ؟ ما هي خطوطه العامة ؟ وكيف يتم تنفيذ القرارات بشأنه في الواقع العربي والدولي الراهن ؟

الصحيح، ان طرح هذه الاسئلة لم يعد هاماً بعد ان بات المنطلق الفلسطيني للحل المطلوب هو قرار التقسيم الرقم ١٨١، والذي ألقى على الولايات المتحدة مسؤولية الاجابة، وليس على الفلسطيني الذي يناقش، دولياً، في حق شرعي منحته له قرارات الامم المتحدة. وليس من شك في ان مقررات الجزائر شكّلت، مجتمعة، اساساً صالحاً لهجوم فلسطيني زاد من محاصرة واشنطن على الساحة الدولية، ورمى بالكرة الى الجانب الاميركي.

ولعلّ رغبة المنظمة في الحوار مع الولايات المتحدة، واستعدادها لتلبية المطالب الاميركية، شكّلا ضغطاً قوياً على واشنطن، التي رأت ان لها مصالح في المنطقة ينبغي التوفيق بينها، وأدركت انها لن تستطيع ان تسقط من حسابها أهمية المعادلة الفلسطينية في احلال السلام في المنطقة، فكان قرار الحكومة الاميركية بالغاء وعد هنري كيسنجر، بعد ١٣ سنة، وفتح صفحة جديدة مع منظمة التحرير، وهو قرار يتوازى في الاهمية مع قرار المنظمة بالقبول بحق اسرائيل في الوجود، وبدء التفاوض معها على اساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، مع الاعلان عن نبذ الارهاب.

نهاية معركة أم بداية صراع ؟

السؤال، الآن، كيف سيساعد الحوار الاميركي ـ الفلسطيني على شد خيوط اللعبة، أو الاصح «تشميعها» ؟ نبدأ بتأكيد ان المرحلة الحاضرة، كما يدركها «ثالوث» الازمة (م.ت.ف. وواشنطن،